الرياض

الثلاثاء ١٠ ربيع الأول ١٤٢٦هـ - ١٩ إبريل ٢٠٠٥م - العدد ١٣٤٤٨

حدث في الأخبار

اللقاء الرابع بين الأمير عبدالله وبوش.. والنتائج المرتقبة

طلعت وفا

لا يختلف اثنان على أن الدور الكبير الذي يقوم به سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في السعي لحل المشاكل العربية والإسلامية دور أساسي تجاه هذه القضايا، فسموه يتمتع بشخصية متميزة وعلاقات قوية مع قادة العالم إضافة إلى أنه يحمل في قلبه الكبير هموم العالمين العربي والإسلامي، لذلك نراه يسعى بكل جهد في العمل على إنهاء أي مشاكل دولية يمكن أن يتعرض لها العالمان العربي والإسلامي.

ولذلك فإن المراقبين يولون أهمية خاصة للقاء الرابع الذي سيجمع سمو ولي العهد مع الرئيس الأمريكي جورج بوش - الابن - والمقرر عقده في مزرعة الرئيس بمدينة كراوفورد بولاية تكساس، بعد لقاءاتهما في كل من كراوفورد وشرم الشيخ وايقيان في فرنسا، كون سموه يحمل عدداً من الملفات السياسية المهمة ومنها مسيرة السلام في الشرق الأوسط

- الوضع في العراق.
- الوضع في لبنان.
- الأوضاع الاقتصادية العالمية.

إضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالين السياسي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق بمسيرة السلام في الشرق الأوسط فالمعروف أن سموه صاحب مبادرة السلام التي أصبحت فيما بعد مبادرة عربية لحل القضية الفلسطينية التي تجاوزت الخمسين عاماً من الصراع بين فلسطين وإسرائيل.

ويرى المراقبون بأن نتائج إيجابية في هذا الشأن سوف تخرج عن هذا اللقاء المهم بين القائدين خصوصاً وأن هناك مؤشرات إيجابية مع الساحة السياسية بالنسبة لهذه القضية حيث استعداد القيادة الفلسطينية برئاسة السيد محمود عباس. والتأكيدات الإسرائيلية عن الرغبة في إنهاء احتلال قطاع غزة في الصيف القادم، إضافة إلى الرغبة الدولية في قيام دولة فلسطينية على أراضيها، وذلك ماتؤكده اللجنة الرباعية التي يمثلها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

أما على صعيد الاقتصاد الدولي فإن المملكة تعمل بشكل دائم على استقرار أسواق النفط العالمية فيما يحقق التوازن بين العرض والطلب.

وستأخذ قضيتي العراق ولبنان حيزاً كبيراً من المحادثات بين سموه والرئيس بوش.

أما على الصعيد الثنائي فإن العلاقات السعودية - الأمريكية والتي تعود لأكثر من ستين عاماً أثمرت عبر جهود تراكمية من التعاون الايجابي والتفاهم الصادق وهو ما أوجد فرصاً كبيرة للتعاون في كافة المجالات وخاصة المجال الاقتصادي حيث توجد هناك فرص استثمارية جديدة في المملكة، وذلك ضمن المشاريع الاستثمارية والمشاريع المطروحة لتحديث البنية التحتية للمملكة حتى عام ٢٠٢٠.

ومن هنا فإن هذا اللقاء المرتقب يمثل أهمية بالغة ليس على مستوى البلدين وإنما على مستوى المنطقتين العربية والإسلامية وكذا القضايا العالمية الأخرى المطروحة على بساط البحث وهي ما يتوقع أن يتم حولها التوافق الإيجابي من قبل البلدين.